الحرس الثوري يمنح الحوثيين «الضوء الأخضر» للمرحلة الثانية: النفط والغاز في مأرب وشبوة بعد باب المندب

فريق عربي انتلجنس

15 نوفمبر 2026

النسخة v2026.11.15
أنشئ هذا الملف في 19 نوفمبر 2026، 00:17
النسخة الحية
https://meaintelligence.net/2026/11/irgc-marib-oil/

عربي إنتلجنس © 2026

المحتويات

من باب المندب إلى منابع الطاقة 3
تصعيد في رغوان بمأرب 3
شبوة: قطاعات نفطية ومنشأة بلحاف وميناء النشيمة 3
لقاء شهلائي وخبرات أجنبية محتملة 3
من الجغرافيا السياسية إلى الموارد السيادية 4

منح الحرس الثوري الإيراني جماعة الحوثي الضوء الأخضر للانتقال إلى المرحلة الثانية من خطتها العسكرية في اليمن، والتي تركز بشكل رئيسي على السيطرة على حقول النفط والغاز في محافظتي مأرب وشبوة.

من باب المندب إلى منابع الطاقة

كانت إيران قد أعطت الأولوية في المرحلة الأولى للسيطرة على مضيق باب المندب ومحيطه بوصفه ورقة ضغط جيوسياسية في مواجهتها مع الولايات المتحدة. وجاءت الموافقة على المرحلة الجديدة عقب تقدم الحوثيين، بدعم من الحرس الثوري، في ريف تعز وأجزاء من محافظة لحج، وإعلان القوات الجنوبية إعادة الانتشار من المناطق الساحلية.

ويحكم التحرك مساران متكاملان: طهران تسعى إلى توظيف الموقع الجغرافي والممرات المائية الدولية في صراعاتها الإقليمية، بينما يطمح الحوثيون إلى تأمين موارد مالية مباشرة من إنتاج النفط والغاز لتجاوز ما يصفونه بالحصار الاقتصادي، وتعزيز نفوذهم المالي والسياسي، وفرض أمر واقع في أي مفاوضات مستقبلية.

تصعيد في رغوان بمأرب

بالتزامن، يتواصل تصعيد عسكري حوثي في مديرية رغوان بمحافظة مأرب، في محاولة للتقدم نحو المنطقة الحدودية الفاصلة بين مأرب والجوف. وتكتسب هذه المنطقة أهمية اقتصادية لاحتوائها على مناطق استكشاف نفطي وغازي في عزلة السيل التابعة لمديرية الحزم، على بُعد كيلومترين فقط من رغوان.

وتمكنت القوات الحكومية ورجال القبائل، ولا سيما دهم وبني مروان وبني شداد المرتبطة بميثاق قبلي للدفاع عن أراضيها، من صد هجمات الحوثيين المتكررة منذ عام 2020. وحذّرت من أن اتساع رقعة القتال قد يهدد البنية التحتية الحيوية للطاقة في مأرب، بما في ذلك منشآت صافر، بالاستهداف الصاروخي أو محاولات السيطرة.

شبوة: قطاعات نفطية ومنشأة بلحاف وميناء النشيمة

تمتد الأهداف الاقتصادية للحوثيين، بحسب المعلومات، إلى محافظة شبوة بوصفها ركيزة أساسية للاقتصاد النفطي ومنفذًا حيويًا للتصدير، لاحتوائها على أربعة قطاعات نفطية رئيسية هي جنة والعقلة ودميس وغرب عياد، إضافة إلى منشأة بلحاف لتسييل الغاز وميناء النشيمة لتصدير النفط الخام في منطقة بئر علي.

لقاء شهلائي وخبرات أجنبية محتملة

كُشف في آب/أغسطس الماضي عن لقاء جمع القيادي البارز في الحرس الثوري عبد الرضا شهلائي بقيادات عسكرية حوثية لبحث خطة السيطرة على نفط مأرب وباب المندب. ورجّح خبراء أن يسعى الحوثيون إلى الاستعانة بخبرات أجنبية لتشغيل قطاع الطاقة، في ظل تقارير سابقة رصدت وجود خبراء روس وصينيين في مناطق سيطرتهم، رغم عدم تأكيد انخراطهم في المجال النفطي حتى الآن.

من الجغرافيا السياسية إلى الموارد السيادية

تنتقل الجماعة من مرحلة تثبيت النفوذ الجيوسياسي على الممرات المائية الدولية، مضيق باب المندب والساحل الغربي، إلى مرحلة استهداف الموارد الاقتصادية السيادية للحكومة اليمنية في مأرب وشبوة.

وتُظهر المعطيات تقسيم أدوار في التحالف الإيراني الحوثي؛ ففي حين استثمرت طهران المرحلة الأولى أداةَ ضغط جيوسياسية في صراعها الإقليمي والدولي، تمنح المرحلة الثانية الجماعة غطاءً لتحقيق الاكتفاء المالي. فالاستحواذ على منابع النفط والغاز يهدف إلى كسر العزلة المالية للحوثيين وتمويل آلتهم العسكرية وحرمان الحكومة من أهم روافدها الاقتصادية، ما يكرس معادلة «السلطة المفروضة بالأمر الواقع» قبل أي تسوية سياسية.

ويعكس التصعيد في رغوان ومحاولة التقدم نحو المناطق الحدودية مع الجوف، وتحديدًا عزلة السيل بمديرية الحزم، مقاربة عملياتية تستهدف تطويق منابع الطاقة من خاصرتها الشمالية الغربية. ورغم صمود القوات الحكومية والتحالف القبلي في صد الهجمات منذ عام 2020، فإن اقتراب المواجهات من مناطق الاستكشاف ومنشآت صافر يضع البنية التحتية للطاقة أمام خطر التعطيل أو الاستهداف الصاروخي.

ولا يقتصر المخطط المذكور على منابع الاستخراج، بل يمتد إلى شبوة بوصفها حلقة الوصل بين الإنتاج والتصدير. والسيطرة على هذه المنظومة تعني عمليًا التحكم بمقدرات الاقتصاد اليمني وبالمنافذ البحرية على بحر العرب، ما يربط جغرافيا باب المندب غربًا بمنشآت التصدير جنوبًا وشرقًا.

ويشير الكشف عن لقاء شهلائي بقيادات حوثية إلى أن هذه التحركات تُدار ضمن تخطيط مركزي طويل الأمد لا كعمليات معزولة، كما يسلط ترجيح الخبراء لجوء الحوثيين إلى خبرات أجنبية الضوء على إدراك الجماعة تعقيدات تشغيل قطاع الطاقة، ومحاولتها استباق أزمة الإدارة والتشغيل ببناء شبكة علاقات دولية بديلة تضمن استمرار الإنتاج وتصريفه في حال السيطرة الميدانية.